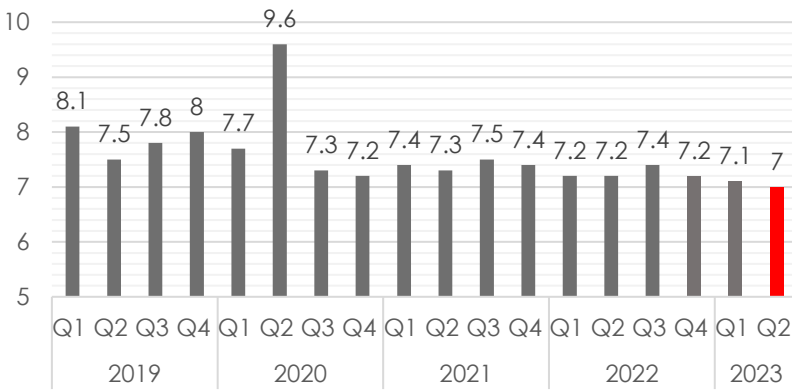


تطورات سوق العمل خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣: انخفاض معدل البطالة للربع الثالث على التوالي لأقل مستوى على الإطلاق

٣١ أغسطس ٢٠٢٣

معدل البطالة (بالنسبة المئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البيان الصحفي للبطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣

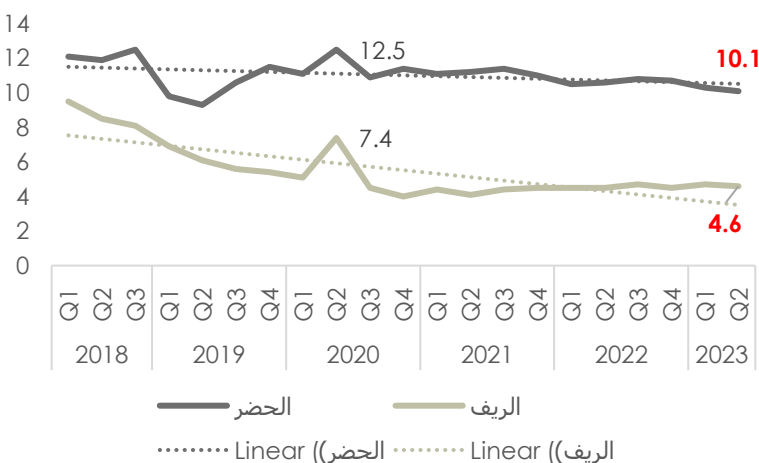
استمرار تراجع معدل البطالة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ لنحو ٧٪ مقابل ٧.١٪ في الربع السابق...

سجل معدل البطالة نسبة ٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ مقابل ٧.١٪ في الربع السابق، وحوالي ٧.٢٪ في الربع المماثل من العام الماضي. وقد استمرت أعداد المتعطلين في التراجع خلال الربع محل الدراسة بانخفاض قدره ألفي متعطل مقارنة بالربع السابق. بينما ارتفعت أعداد المتعطلين عند المقارنة بالربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨ ألف متعطل. ولكن على الجانب الآخر، ارتفعت قوة العمل بمعدل حوالي ١,٣٪ مقابل الربع السابق و٣,٣٪ مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

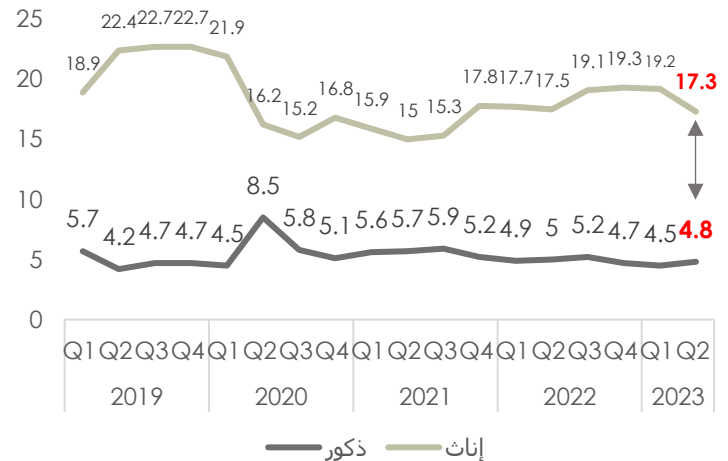
من المؤشرات الإيجابية: تراجع ملحوظ في بطالة الإناث بنسبة حوالي ١٠٪ مقارنة بالربع السابق...

انخفض معدل بطالة الإناث في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ بنسبة ١٠٪ وذلك مقارنة بالربع السابق وبمعدل ١,١٪ مقابل الربع المناظر من العام الماضي (الربع الثاني من عام ٢٠٢٢). بينما ارتفعت بطالة الذكور بشكل طفيف خلال الربع محل الدراسة لتصل إلى ٤,٨٪ مقابل ٤,٥٪ في الربع السابق. بينما عند مقارنة بطالة الذكور بالربع الثاني من عام ٢٠٢٢، فقد تراجع بحوالي ٠,٢ نقطة مئوية. ارتفعت

معدلات البطالة وفقاً لمحل الإقامة



معدلات البطالة حسب النوع (بالنسبة المئوية)



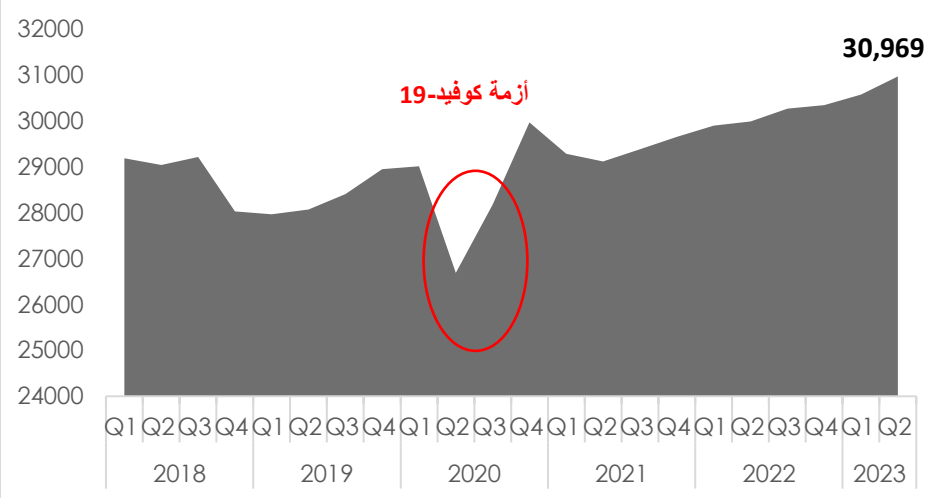


انخفاض معدلات البطالة في الحضر والريف...

استمر الانخفاض في معدل البطالة بالحضر بواقع ٠,٢ نقطة مئوية ليبلغ ١٠,١% مقابل ١٠,٣% في الربع السابق و ١٠,٦% خلال الربع المناظر من العام السابق. كذلك، تراجع معدل البطالة في المناطق الريفية لتقتصر على ٤,٦% مقارنةً بمعدل ٤,٧% في الربع السابق، بينما ارتفعت بشكل طفيف بالمقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠٢٢ الذي سجلت فيه ٤,٥%. ويرجع أحد العوامل التي تساهم في انخفاض معدلات البطالة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية هو ارتفاع قوة العمل في الريف حيث بلغت ١٧٥٩٤ مليون فرد في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ عن

الحضر (١٣٣٧٥ مليون فرد).

تطور قوة العمل (بالآلاف فرد)

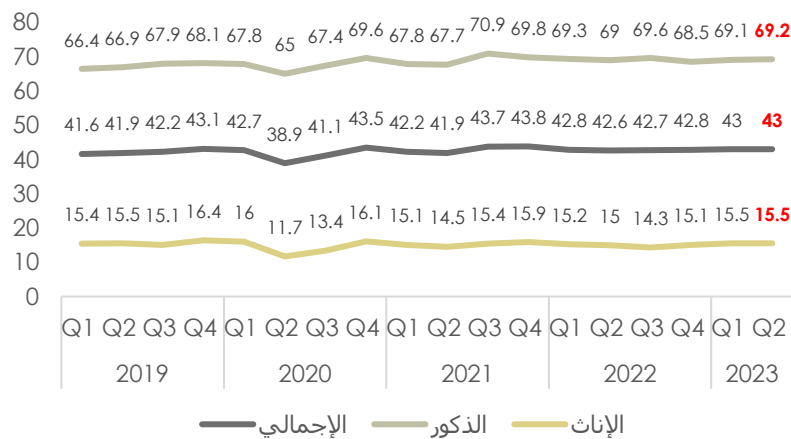


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البيان الصحفي للبطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣

ديناميكيات قوة العمل...

تواصل قوة العمل ارتفاعها بنسبة ٣,٣% على أساس سنوي لتبلغ ٣٠,٩٦٩ مليون وقد ارتفعت أيضاً مقارنةً بالربع السابق بمعدل ١,٣%. يرجع ذلك إلى زيادة في عدد المشتغلين بمقدار ٤٠٠ ألفاً مقارنة بالربع السابق. بينما انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٢ ألفاً مما أدى إلى زيادة إجمالي القوى العاملة بمقدار ٣٩٨ ألفاً.

معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وفقاً للنوع (بالنسبة المئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البيان الصحفي للبطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣

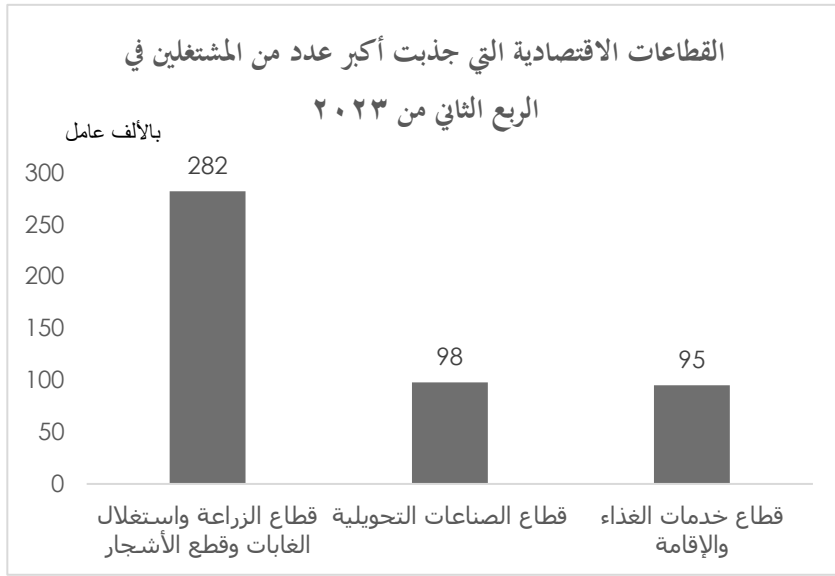
ثبات معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي...

ثبتت نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من ٢٠٢٣ مُسجلة ١٥,٥% مقارنة بالربع السابق من نفس العام. وقد ارتفعت هذه النسبة مقارنةً بمعدل ١٥,١% في الربع المناظر من عام ٢٠٢٢. كذلك، ارتفعت معدل مساهمة الذكور بشكل طفيف لنحو ٦٩,٢% في الربع الثاني من ٢٠٢٣ من حوالي ٦٩,١% في الربع السابق بالإضافة إلى الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ الذي سجل فيه ٦٩%.



قطاعي الزراعة والصناعة من القطاعات الأكثر جذباً للعمالة...

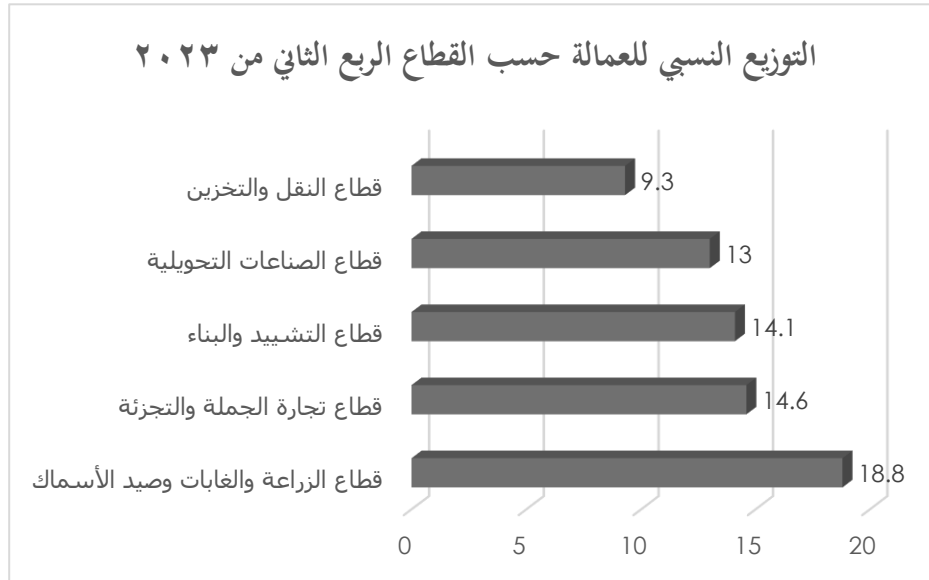
فقد تحول حوالي ٢٨٢ ألف عامل إلى قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، تلاها قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد تحول ما يقرب من ٩٨ ألف عامل في الربع محل الدراسة. ثم جاء في المرتبة الثالثة قطاع خدمات الغذاء والإقامة، الذي جذب حوالي ٩٥ ألف عامل. ويبرز الرسم البياني الفارق الكبير في استيعاب العمالة بين كلاً من الزراعة والصناعات التحويلية.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البيان الصحفي للبطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣

التوزيع النسبي للمشتغلين وفقاً للقطاعات الاقتصادية...

لم يتغير ترتيب التوزيع النسبي للقطاعات الاقتصادية عن الأرباع السابقة، ولكن لوحظ ارتفاع نصيب قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك من العمالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ إلى ١٨,٨٪ مقابل ١٨,١٪ في الربع السابق. بينما لم يتغير نصيب التوظيف في قطاع تجارة الجملة والتجزئة عن الربع السابق. في حين تراجع نصيب قطاع التشييد والبناء لنحو ١٤,١٪ مقابل ١٤,٦٪ من إجمالي العمالة في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وقد ارتفعت حصة العمالة بقطاع الصناعات التحويلية بشكل طفيف إلى ١٣٪ من ١٢,٨٪ في الربع السابق. بينما لم تتغير حصة قطاع النقل والتخزين مقارنةً بالربع السابق.

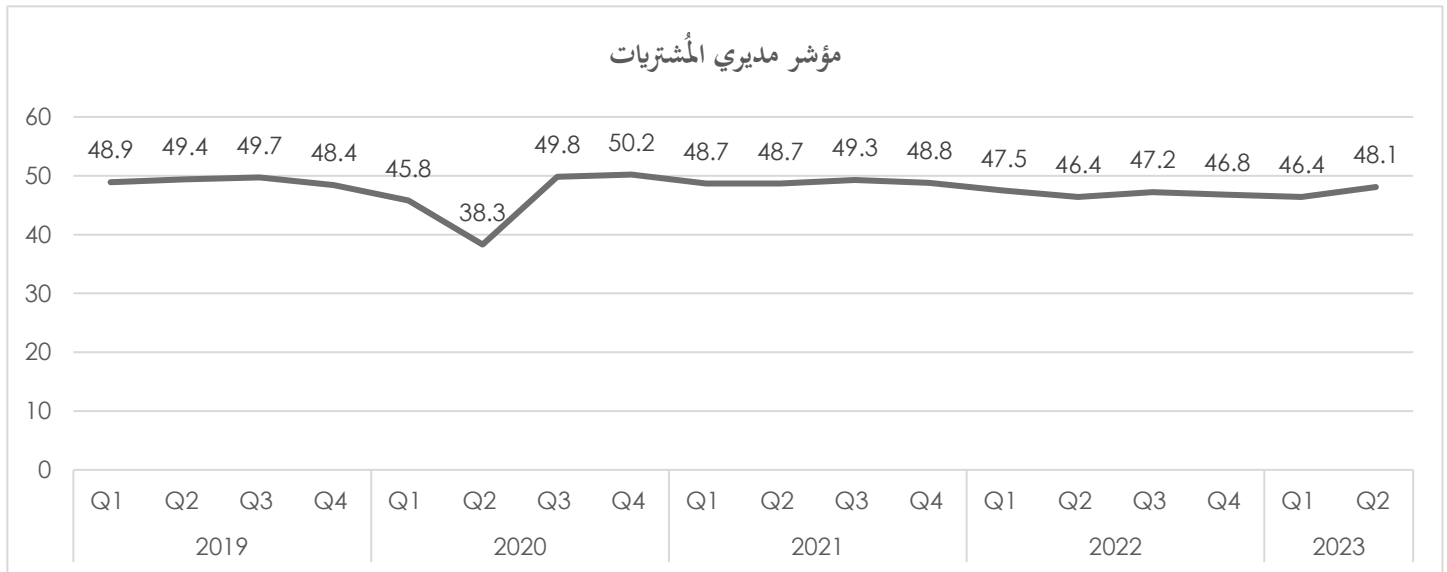
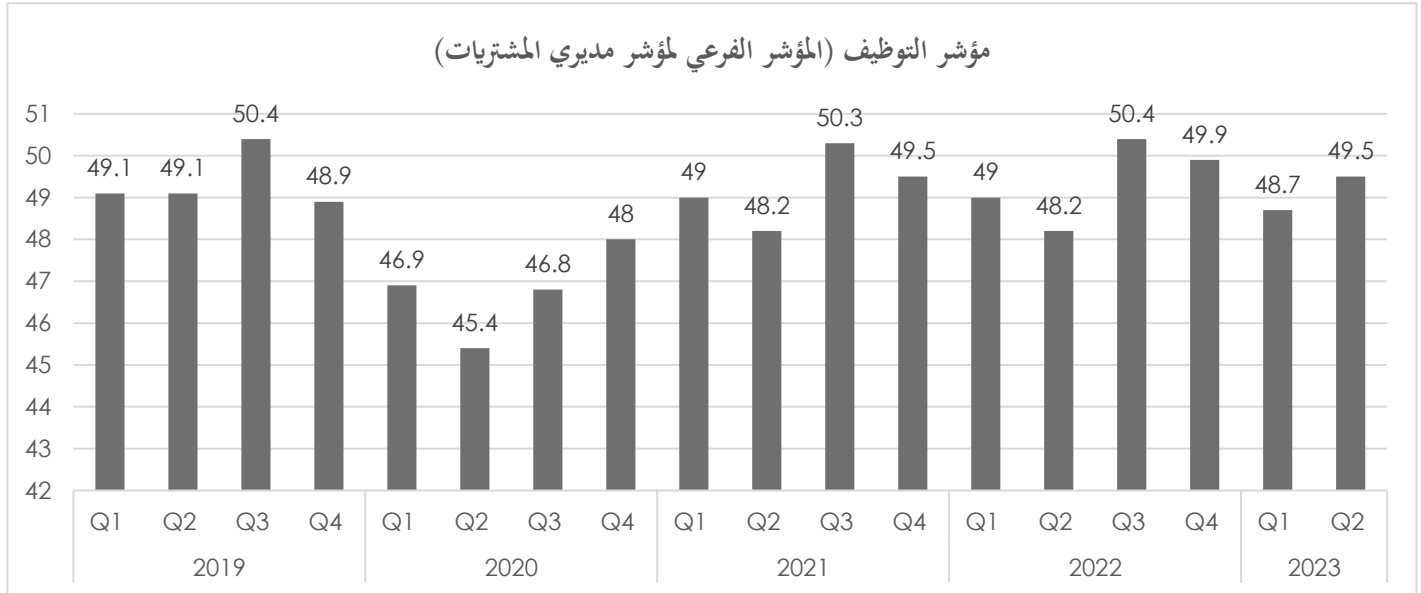


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البيان الصحفي للبطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣



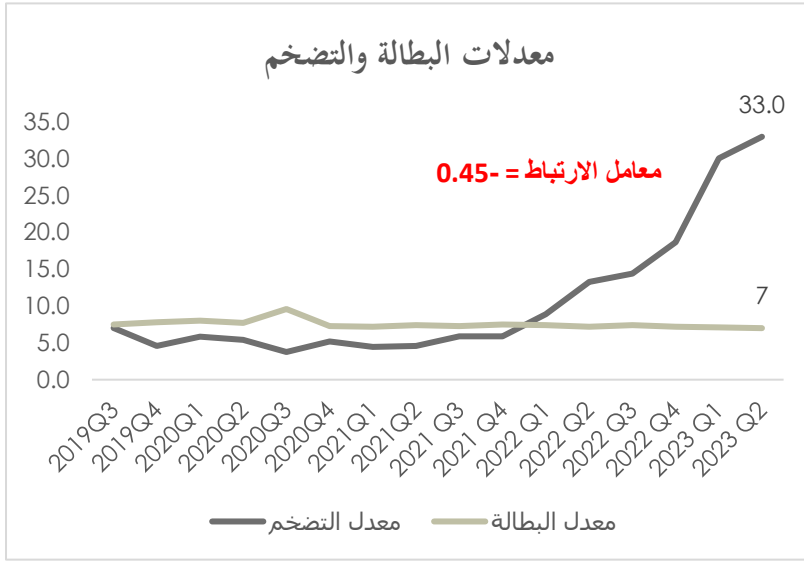
ارتفاع معدلات التوظيف مرة أخرى بعد تراجعها في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، تزامناً مع ارتفاع نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط...

ارتفعت قيمة مؤشر مديري المشتريات لتعكس تعافياً نسبياً لنشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ لتبلغ ٤٨,١ مقارنةً بنحو ٤٦,٤ في الربع السابق والربع المناظر من العام الماضي. فقد شهد الربع الثاني محل الدراسة تعافياً في مؤشرات كلاً من الإنتاج والطلبات الجديدة مع انخفاض ملحوظ في ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج واستقرار نسبي في سعر الصرف. وقد ساهمت هذه التطورات في انتعاش معدلات التوظيف بشركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط ولذلك، ارتفع مؤشر التوظيف أيضاً بعد انخفاض دام ثلاث أرباع على التوالي ليقترب من حاجز الـ ٥٠ مقارنةً بنحو ٤٨,٧ في الربع السابق و٤٨,٢ في الربع المناظر من ٢٠٢٢.





منحنى فيليب لا يزال متجلباً في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ ...

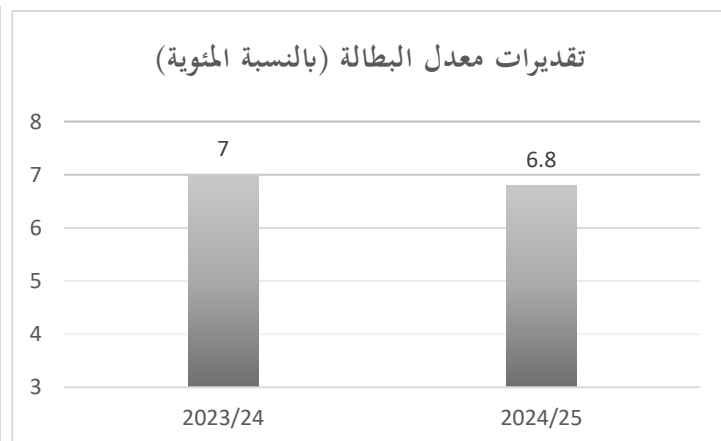
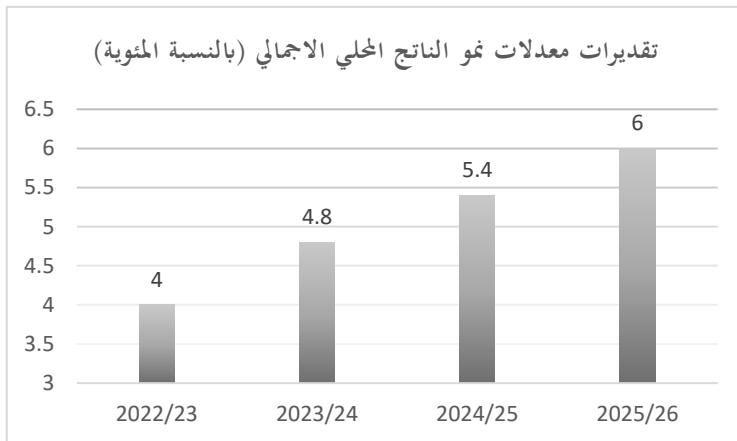


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزي المصري

مع ارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة السلع الغذائية التي بلغ معدل التضخم السنوي لها أعلى مستوى على الإطلاق ٦٨,٣٪ في يونيو ٢٠٢٣، يستمر معدل البطالة في التراجع وصولاً إلى أدنى مستوى على الإطلاق وهو ٧٪ في بداية عام ٢٠٢٣. وقد قفز معدل التضخم العام من متوسط ٣٠,١٪ في الربع الأول من ٢٠٢٣ إلى ٣٣٪ في الربع الثاني. وهو ما يُبرز منحنى فيليب (العلاقة العكسية بين كلاً من التضخم والبطالة) حيث سجل معامل الارتباط قيمة سلبية بلغت -٠,٤٥ وهو أمر منطقي ومتوافق مع النظرية.

التقديرات المستقبلية للبطالة والنمو الاقتصادي...

وفقاً لتقديراتنا، من المتوقع أن يقتصر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي عام ٢٣/٢٠٢٢ على ٤٪ في ضوء التباطؤ الاقتصادي العالمي المطول. ومع ذلك، فإننا نتوقع حدوث انتعاش محلي وعالمي خلال الأشهر التسعة إلى الاثني عشر القادمة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يرتفع تدريجياً إلى ٤,٨٪ في ٢٤/٢٠٢٣، ليصل إلى ٦٪ في السنة المالية ٢٥/٢٠٢٥. وعليه، من المقدر أن يبلغ معدل البطالة في السنة المالية ٢٤/٢٠٢٣ مسجلاً ٧٪، قبل أن ينخفض إلى ٦,٨٪ في ٢٥/٢٠٢٤.



المصدر: تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية